



MAURITANIA

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

كلمة

سعادة السفير السيد عبد الرحيم ولد الحضرمي

الممثل الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية

لدى الأمم المتحدة أمام اللجنة الثالثة

حول النهوض بالمرأة

نيويورك في 14 اكتوبر 2008

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

اننى اهنتكم على انتخابكم رئيسا للجنة و كذا جميع اعضاء المكتب و لا يفوتنى هنا الا ان اضم صوتى للبيان الذى ادلت به انتيكوا و بربدأ باسم مجموعة 77 والصين.

السيد الرئيس

لقد اعتمدت بلا دى حركة واسعة من الاصلاحات بغرض زيادة النمو ومكافحة الفقر وقد مكنت مختلف البرامج المنفذة فى هذا المجال من تحقيق اهداف كبيرة استفادت منها جميع شرائح المجتمع الموريتانى وخاصة النساء. وهكذا فقد انشأت بلا دى كتابة للدولة تعنى بشؤون المرأة مهمتها الرئيسية هى ترقية المرأة ومشاركتها الكاملة اقتصاديا واجتماعيا وفق القيم الاسلامية و الحقائق الاجتماعية ومتطلبات الحياة العصرية كما انشأت موريتانيا مفوضية مكلفة بحقوق الانسان وبمكافحة الفقر و بالدمج تتولى بالتنسيق مع القطاعات الوزارية الرئيسية مهمة تنفيذ ومتابعة برامج الحد من الفقر تستفيد منها المرأة بشكل فعال. كما ان الحكومة وضعت الإستراتيجية الوطنية للترقية النسوية 2005-2008 التى تعتبر اداة اساسية لتدخل السلطة العمومية بغية تحسين الظروف المعيشية للمرأة وتعزيز مكناتها داخل الاسرة.

ان مكانة المرأة فى المجتمع الموريتانى قد تطورت فى العقدين الماضيين ووصل ذلك اعلى مستوياته سنة 2007 . فى قانون انتخابات 2006 تقررفرض حصة للنساء تصل الى 18 % فى جميع اللوائح الإ انتخابية وتم تطبيق هذا الامر فى الا انتخابات التشريعية والبلدية لسنة 2006-2007 ، وتوجت هذه الا انتخابات بحصول النساء على 21 % من مقاعد البرلمان بشقيه مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية و 30 % من مقاعد المجالس البلدية مقارنة با 4% التي كانت تمثل حصة النساء الموريتانيات فى البرلمان.

هذا وتركز السياسات التي اعدھا قطاع النساء ايضا على النهوض بالمرأة اقتصاديا واجتماعيا وذلك بالتركيز على حمايتها القانونية كما ان الحكومة ايضا تواصل مجهوداتها من اجل توفير كل الخدمات اللازمة للنساء كتوفير الأ غذية للنساء الحوامل و الرضع .

وقد جعلت الحكومة من اليوم العالمى للمرأة يوم اللا تسامح مع ختان البنات.

إن السياسة التي تنتهجها بلا دى فى مجال ترقية المرأة تركز على تعميم تعليم البنات وتعليم النساء وترقية مشاركتهن الفعلية فى إدارة شؤون الدولة وتشجيع مشاركتهن فى الميادين الا اقتصادية وكذا الا اجتماعية وذلك بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تديرها النساء تساعد على تقليص الفوارق ما بين النساء و الرجال وتساعد على محاربة الفقر هذا بالاضافة الى اهداف اخرى تجعل منها بلا دى اولوية للوصول الى الهدف المنشود ويمكن ايجازها فيما يلى:

- ❖ زيادة تصاعدية فى نسبة تدرس البنات.
- ❖ تمويل مشاريع صغيرة لصالح النساء.
- ❖ تطوير الإ دخار وتسهيل القروض.
- ❖ خلق فرص عمل جديدة.
- ❖ تطوير قدرة النساء فى مجال التسيير والا نتاج.
- ❖ احاطة التعليم المهني والا كاديمى لصالح النساء باهمية خاصة.
- ❖ حملات تلقیح الأم و الطفل.

السيد الرئيس،

ينص الدستور الموريتاني في مادته 6 "أن جميع المواطنين متساوون امام القانون" وبموازات مع هذا تم اقرار مدونة للأحوال الشخصية تشكل اطارا هاما من اجل ترقية وضع اكثر انصافا للمرأة داخل المجتمع ، ويفتح اقرار هذه المدونة افاقا كبيرة لا نسجام الخلية الاسرية والوثام الاجتماعى و قد تم فيها تناول قضايا الزواج والطلاق والحضانة والميراث والنفقة و غيرها مما اعطى لهذا القانون بعدا اجتماعيا يضاف الى هذا قانون الزامية تعليم الاطفال بما فى ذلك البنات. ولم يكن هذا ليحصل لولا الإرادة السياسية للدولة ويتجلى هذا فى مدونة الاحوال الشخصية الآنفه الذكر التى تمنح النساء الكثير من من فرص التحرر وانبثاق مجتمع مدنى تشكل النساء فيه مكانة مرموقة وكذا المصادقة على عدد من المعاهدات مثل معاهدة الغاء كافة اشكال التمييز ضد النساء والمعاهدة المتعلقة بحقوق الطفل.

ان المرأة الموريتانية إذا لتقع فى قلب استراتيجىة تنمية البلاد فى افق 2015 اذ تستهدف هذه الإستراتيجية على الأمد القصير إمراة موريتانية محررة من المعوقات الاجتماعية والإقتصادية وبمقدورها ان تشارك بشكل فعال فى تنمية البلاد ولتحقيق هذه الطموحات فقد صادقت الحكومة على اهداف مختلف القمم الدولية ذات الصلة كقمة التنمية الاجتماعية ، مؤتمر السكان ، مؤتمر بيجينك ، اضافة الى قمة الالفية حول التنمية والسنة الدولية للأسرة .

السيد الرئيس ،

إن تدرس البنات قد وصل الى ما يقارب 75% فى سنة 2007 وانه ما بين 2005- 2007 وصلت نسبة النساء 15% فى اعضاء الحكومة وتوجد امرتان سفيرتان واثنان واليتان ونساء كثيرات حكام مقاطعات الا ان بلادى موريتانيا ستواصل نفس النسق وبوتيرة اعلى لاسيما فى عهد الحكومة الحالية حتى تحقق للمرأة ما تصبو اليه غير ان ذلك لن يتسنى لنا الا بمساعدة شركائنا فى التنمية والذين نعول عليهم كثيرا للوصول الى الاهداف المنشودة.

إن السياسة الوطنية اتجاه المرأة و البرامج التي تعكف الحكومة الموريتانية على انجازها في صالح ترقية المرأة و النهوض بها لا يمكن أن تتحقق بصورة كاملة إلا بفضل التعاون المتواصل مع شركاء موريتانيا للتنمية، و اي توقف في هذا التعاون سيكون له انعكاسه السلبي على المرأة و الطفل بل و على المجتمع الموريتاني كله.

واشكركم على حسن الا صغاء والسلام عليكم ورحمة الله.